مستقلتين اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة ، ودولة عربية الى الشرق منها . ويمكن للشخصية او الذات المستقلة للعرب الفلسطينيين والاردنيين ان تجد تعبيرا لها في الدولة الاردنية — الفلسطينية المجاورة ، على اساس السلام وعلاقات الجوار الحسنة مع اسرائيل . ان اسرائيل تعارض اقامة دولة عربية منفردة اخرى غرب النهر » .

تجاهل الفلسطينيين

وفي حديثه عن مؤتمر جنيف قال رابين : « ان موافقة اسرائيل على الاشتراك في مؤتمر جنيف للسلام كانت تستند الى الافتراض بانه سيرسى في هذا المؤتمر الاساس للتسويات بين اسرائيل وبين كل من جاراتها . وان القضايا المختلف عليها بين اسرائيل وبين كل واحدة من جاراتها هي قضايا تختلف الواحدة عن الاخرى . فكل تسوية يجب أن تكون مبنية على أساس الالتزامات المتبادلة الواضحة بين مصر واسرائيل ، بين سوريا واسرائيل ، بين الاردن واسرائيل ، وبين لبنان واسرائيل . ولا مكان لاية جهة اخرى لتكون طرفا في مفاوضات السلام » . واضاف رابين : « ان اسرائيل ترفض دعوة مندوبين من قبل منظمات « المخربين » و « الارهاب » للاشتراك او ليحملوا صفة المراقبين في مؤتمر السلام في جنيف ، فان حكومة اسرائيل لن تتفاوض مطلقا مع منظمات « الارهاب » **التي تعلن هدفها ابادة اسرائيل** » .

وبعد ان انتهى رابين من القاء بيان الحكومة السياسي جرت مناقشة هذا البيان من قبل اعضاء الكنيست وكان اول المتكلمين زعيم المعارضة مناحيم بيجن حيث قال : « انتبهوا لما تقولون ، ان اعداءنا يقولون انه لن يكون هناك اتفاق سلام اذا لم نعد الى خطوط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . وهذا يعني اننا بناء على ما ذكرتم ، لسنا متجهين نحو السلام ، فبعد ما قلتم صباح اليوم ، لن يكون بامكانكم الادعاء ان الرغبة في اسرائيل هي احلال السلام . ومن واقع بيانكم هذا ، فانه لا يمكن احلال السلام . اننا قلقون جدا في هذا اليوم الذي نشترك فيه بمناقشة منح الثقة لهذه الحكومة ونقترح ما يلي : زيادة الاستيطان دون تأخير في هضبة الجولان والضفة الغربية وجميع انحاء البلاد . فهل ستقوم هذه الحكومة بهذه الاعمال ؟ ثانيا ، استئناف النضال من أجل السماح ليهود الاتحاد السوفياتي بالهجرة الى البلاد ، فقد طرأ في الاونة الاخيرة انخفاض كبير في عدد المهاجرين الذين يصلون من روسيا وينبغي علينا دون أي تأخير ان نستأنف الحملة التاريخية من أجل السماح لهم بالهجرة » . (ر.ا.ا. ٧٤/٦/٣ ، عدد ٥٤٨ ، ص ٦) .

وفي ٧٤/٦/٣ مثلت حكومة رابين امام الكنيست لنيل الثقة ، وعلى اساس هذا البيان ، وعلى اساس هذه التركيبة منحت الكنيست ثقتها لوزارة رابين بأغلبية ٦١ : ٥١ صوتا . وقد صوت الى جانب الحكومة بالاضافة الى أصوات التجمع العمالي الحاكم كل من كتل النواب العرب والاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن وقائمة موكيد . وقد امتنع عن التصويت عضو الكنيست مردخاي بن بورات (العمل — رافي) بالاضافة الى نواب « راكاح » الاربعة . اما المعارضة التي ضمت كلا من كتلة ليكود ، وكتلتي المفدال والجبهة التوراتية ، فيبدو ان ثلاثة من اعضائها لم يحضروا الجلسة .